المستثمرون يطالبون بشركات خاصة للاطفاء.

حرائق «العاشر» تفتح ملف الأمن الصناعى

فجر حريق مخازن «ماك» قضية الأمن الصناعى بالعاشر من رمضان من جديد لتحتل قائمة اهتمامات المستثمرين.

وإذا كانت قضية حماية مدينة العاشر من الكوارث والحرائق قديمة والبرت مرات كثيرة من قبل منذ بداية اندلاع مسلسل الحرائق فى عام 1993 والذى التهم استثمارات العديد من المصانع منها شركة سانتامورا للبطاطين و«ساس» للمكيفات و B.T.M للملابس وبم بم للحلويات إلا انها اصبحت القضية التى لا تقبل التاجيل او التسويف.

فالمستثمرون خرجوا بقناعة بعد هذا الحريق ان مصانعهم التى تجاوزت 750 مصنعا اصبحت مهددة بخطر الحريق فى اى وقت وانه آن الاوان لحسم قضية الامن الصناعى والبدء فورا فى تنفيذ نظام شامل ومتكامل للحماية ومواجهة الكوارث وذلك من خلال شركات تامين خاصة.

دعوة شركات التأمين للمساهمة فى مشروعات الوقاية من الحرائق والكوارث

إذا كانت الاسباب الحقيقية لاندلاع الحريق فى مخازن «ماك» لم تكشف حتى الآن والنيابة مازالت تتحرى لمعرفة الفاعل كما أكد اللواء محمد لشامى مدير أمن الشرقية والذى قال إن أجهزة الامن بالشرقية سارعت بالانتقال إلى مكان الحريق فور الابلاغ عنه مباشرة وتم توجيه أكثر من 30 سيارة اطفاء من جميع المدن بمحافظة الشرقية وخاصة بلبيس والمدن القريبة من العاشر من رمضان وتعاملت مع الحريق ونظرا لشدة النيران ووجود مواد قابلة للاشتعال داخل مخازن الشركة تم الاستعانة بسيارات اطفاء من محافظات القاهرة والاسماعيلية والقوات المسلحة التى اسرعت فى وقت قياسى للتعامل مع النيران بجميع الاجهزة وعلى الفور تم اصدار الأوامر بقطع المياه عن مدينة العاشر من رمضان لتوفير المياه للعدد الهائل من سيارات الاطفاء لاخماد النيران المشتعلة.

تدريب العاملين

وقال محمد أبو العينين رئيس مجموعة سيراميكا كليوباترا انه لا يجب الانفعال السريع مع الحدث .. كرد فعل وتطالب باشياء لا تتم بعد ذلك بعد أن يكون كل شىء قد خمد ونام ولابد ألا نعطى رخصة تشغيل للمصانع إلا بعد الموافقة على اجراءات الامن الصناعى التى يجب توافرها فى المصانع وحتى لو تم توفيرها فى البداية يجب ان يتم متابعتها عن طريق أجهزة الدفاع المدنى والتحقق من الضوابط ومدى كفاءة العاملين عليها وأن يتم تدريب مجموعة من العاملين فى المصانع من خلال أجهزة الدفاع المدنى على أن يتم تزويد هؤلاء العاملين بالأسلوب الأمثل للتحرك واتخاذ القرارات المناسبة وقت حدوث حريق ويمكن عمل اختبارات نجائية لذلك داخل المصانع خلال جميع ورديات العمل.

وأكد محمد أبو العينين على ضرورة تامين مدينة العاشر من رمضان بتوفير وسائل الاطفاء الكافية والحديثة بحيث تكون فى جميع الحالات وباحجام مختلفة وتوفير شبكات المياه.

أما مسالة انشاء شركات اطفاء خاصة فهو واجب الدولة وعلى جهاز مدينة العاشر من رمضان وأجهزة المدن الاخرى أى تساهم فى ذلك بجزء من ميزانيتها خاصة أن أرباحها تتزايد بعد أن ارتفع سعر متر الارض فى المدن الصناعية لارقام تتراوح بين 110 ـ 125 جنيها.

أيضا وزارة التعمير يجب أن تساهم فى تامين المدن الصناعية.

شركات خاصة

ويرى د. نادر رياض رئيس شركة بافاريا مصر للاطفاء وعضو مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الهندسية أن الحل المتكامل فى التجمعات الصناعية يجب أن ينظر له على انه حل غير قابل للتجزئة لان وجود قصور فى هذا الحل المتكامل يفقده فاعليته .. فمع تسليمنا بان حماية المصانع المختلفة من وجهة نظر الامن الصناعى تعتبر مسئولية ذاتية لكل مصنع، لكن علينا ألا نغفل أن كل مصنع يتعرض للحريق يصبح مصدر خطر لباقى المصانع، ومن هنا كانت على الدولة مسئوليتها التى لا يمكن تجاهلها والتى تشكل جزءا من سيادة الدولة وهى توفير المرافق اللازمة والضرورية والكافية لمواجهة الحرائق والاخطار المختلفة التى قد تتعرض المناطق الصناعية لها فلا يكفى مثلا أن تزود المصانع بشبكات مياه خاصة بالحريق وإنما يجب أيضا أن تكون كفاءة هذه الشركات كافية لامداد تلك المصانع بمياه الاطفاء بالمعدلات المطلوبة إذ إن عمليات الاطفاء لا تتم بالصورة المثلى إلا إذا تم مواجهتها بمعدلات كافية من المادة المطفئة سواء كانت مياها أو رغوة أو كيماويات أو غيرها.

ويلقى نقص معدلات ضخ المياه عبئا كبيرا على رجال الاطفاء، فقد شاهدنا فى حالات كثيرة أن سيارات الاطفاء تصل باعداد كبيرة لموقع الحريق فى وقت قياسى إلا أنه بالنظر لعدم وجود مصادر مياه كافية فى موقع الحريق فإن سيارات الاطفاء هذه تلقى بامالها من المياه فى دقائق لتنصرف وتملأ خزاناتها بالمياه من مواقع بعيدة وتعود مرة أخرى مهدرة وقتا ثمينا فى الانتقال من وإلى موقع الحريق كل مرة وهذا الوضع بالطبع لا يقارن بالوضع الأمثل عندما تكتفى بضع سيارات من الاطفاء بالاعتماد على المياه المتاحة فى موقع الحريق ومواجهته بكميات كبيرة من المياه المستمرة لتخمده فى وقت قصير.

هذا الامر لا يقلل من جهد رجال الاطفاء وسجلهم مليء بالبطولات إلا أنه على الدولة أن توفر لهم ظروف عمل أفضل مثل شبكات المياه وتامين امدادها بالمياه بالكميات المطلوبة وتوفير مراكز الاطفاء فى مواقع قريبة من التجمعات الصناعية والسكنية وكذا اتمام شبكة الانذار الآلى لتغطى جميع المصانع على أن تكون من النوع المتردد بخاصية التخاطب عن بعد ويشير إلى أن فكرة انشاء شركات خاصة للاطفاء موجودة فى الخارج وبالاخص فى الدنمارك ونجد أن شركات التامين تتدخل تدخلا ايجابيا فى انشاء وحدات الاطفاء التابعة للدولة الموجودة بالتجمعات الصناعية حيث تزيد معدلات الخطورة وذلك بدعمها بمعدات وامكانيات تخصيصية على نفقتها وذلك خفضا لدرجة الخطورة والمجازفة التى قد تتعرض لها تلك الاماكن فى حالة الحريق، ولذا فإنه من الضرورى أن يكون لشركات التامين قول مسموع فى مجال استكمال البنية الاساسية الخاصة بالمدن الصناعية من حيث امكانيات الوقاية ومواجهة الحرائق مما يرفع من امكانياتها ويجعلها أقدر على مواجهة الطوارىء وذلك باعتبار أن شركات التامين تقف فى نفس الخندق مع المصانع التى تتعرض للحرائق يعتبر هذا النوع من التطور بافساح مجال كاف للشركات التامين بالمشاركة فى انظمة الوقاية تطورا منطقيا لرفع معدلات الامان فى المناطق الصناعية خاصة وان شركات التامين تملك من الخبرة والخبراء الاكتواريين بين من يمكنهم تحديد قيمة الاخطار المحتملة والوشيكة وكذا يمكنهم حساب معدلات تصاعد الاخطار عند حدوث أكثر من حريق فى نفس الوقت وعندها من الدراسات المحلية والعالمية ما يجعلها الاقدر فى عمل الدراسات التامينية المطلوبة.

التأمين التكافلى

محمد حلمى رئيس مجموعة شركات مصر الحجاز بالعاشر من رمضان يؤكد أن الحل يكمن فى انشاء شركة تامين قطاع خاص تعمل بنظام التكافل الاجتماعى وهذه الشركة خارج نظام التامين العادى المتبع حاليا. وهذه الشركة تسمى شركة «التامين التكافلى» ومن الممكن أن تنشأ على فى شكل صندوق يساهم فيه المستثمرون بالمدينة ويستثمر امواله بشكل اقتصادى ويؤخذ العائد لشراء سيارات ومعدات اطفاء على مستوى عال يناسب المناطق الصناعية ويعمل على انشاء خزانات مياه لمواجهة الحرائق فور اندلاعها ـ لا قدر الله ـ حتى يكون الأمر تحت السيطرة.

ولكن عند استمرار الحريق لاكثر من ساعتين ولا توجد مياه ولا امكانيات مناسبة تصبح الخسارة مؤكدة وكبيرة والموقف خطيرا.

أما اشتراطات الأمن الصناعى فيجب على جميع المصانع أن تراعى ذلك تماما لانها فى النهاية تحافظ على أموالها.

ولكن الموقف بمائل مرض الانسان الذى يحتاج إلى طبيب متخصص برغم من أنه يتبع شروط الوقاية الصحية.

ويشير إلى أن أهمية انشاء شركة التامين الخاصة فى تجميع كل مصانع المدينة تحت مظلتها ولو نظرنا إلى خيمة اقساط شركات التامين التى يدفعها اصحاب لمصانع لوجدنها تنمى مدينة باكملها.

المستثمرون ينفقون

ويشير لويس بشارة رئيس مجلس ادارة مصانع «بى. تى ام» إلى ان الحرائق عدو لايمكن الوقوف امامه ولا نستطيع السيطرة عليه فبالرغم من أننا نؤمن انفسنا ومصانعنا بالكامل فى المياه والكهرباء وجهاز الانذار إلا ان مصانعنا قد تعرضت للحريق عام 93.

وقال ان حوادث الحريق واردة مثلها مثل حوادث السيارات فهل يستطيع احد مثلاً ان يمنع حدوث السيارات؟!

وأشار ان اصحاب المصانع يهتمون بالامن الصناعى وينفقون عليه بما يشمله من اجهزة الاطفاء والاجهزة الاخرى الخاصة به كما توجد كوادر مدربة بالامن الصناعى ويتم الانفاق عليها بلا حدود. فمثلاً عن انشاء المصنع تحسب تكلفته ويخصص من 5٪ إلى 7٪ على الامن فإذا كانت تكلفة المصنع 20 مليوناً فيصرف من 1 إلى 1.5 مليون جنيه على الامن الصناعى مشيراً إلى ان مصنعه انفق 3 ملايين جنيه على الامن الصناعى بمصانعنا أى نحو 6٪ من قيمة أو تكلفة المصنع.

واستطرد قائلاً ان جميع الخامات التى تستخدم بتروليا وقابلة للاشتعال وعندما يشتعل الحريق فى مكان ما فى مصنع أو مخزن فإنه يأتى عليه.

تدريب الكوادر

ويرى مجدى شاهين مسئول الامن الصناعى بمجموعة شركات ومصانع ام. ان للصناعة والتجارة ان اى مصنع يجب ان ينفق على الجهاز الامنى لديه اولاً لانه تكليف من الدفاع المدنى الذى يأتى ليعاين المكان عند انشاء المصنع ليحدد حاجة المصنع من الاجهزة والادوات المستعملة للاطفاء من طفايات وخراطيم مياه وكهرباء.

قال انه غالباً ما يكون لدى كل مصنع ما بين 50 إلى 70 طفاية حريق ثم يلى ذلك فى الاهمية تدريب كل الافراد العاملين فى أى مصنع على دفعات.

وأوضح ان تكلفة تدريب الفرد تتراوح ما بين 200 إلى 300 جنيه ويستغرق التدريب شهراً وقد يكون هذا هو سبب عدم الاقبال على تدريب جميع العاملين بالمصنع.

ويرى ان المستثمرين ورجال الاعمال بمدينة العاشر يهتمون بالفعل بتوفير الامن الصناعى ولكن الحرائق عادة ما تكون قضاء وقدراً.

شبكة للأمن الصناعى

وطالب العميد شندى لاشين المدير العام لمصانع الشركة المتحدة للاثاث «كرومكس ـ هيمون» : بأن تكون مدينة العاشر من رمضان مغطاه بالكامل بشبكة امن صناعى كاملة تربط جميع المصانع بالمدينة بجهاز الاطفاء بها لانه فى حالة حدوث حريق ما يعطل كل شئ من كهرباء وخطوط الاتصال من تليفونات بينما يستغرق من يذهب لاستدعاء المطافئ نحو الساعة تكون الحريق خلالها قد انهت على كل شئ.

والحل كما يرى يتمثل فى شبكة الانذار بالإضافة إلى زيادة عدد حنفيات مياه الحريق فى كل مكان بالمدينة لانها مدينة صناعية وليست سكنية.

ويرى العميد شندى ان جهاز المدينة هو المسئول الاول عن توفير شبكة الانذار وتدريب الكوادر بحيث يكون ثلث العاملين فى كل مصنع مدربين على التعامل فى بدايات الحرائق ويكون تدريبهم معتمدا بشهادة معتمدة يحصلون عليها من الدفاع المدنى.

مشكلة الإنذار المبكر

ويقول نبيل حسنين أحد مستثمرى مدينة العاشر من رمضان انه يوجد بمدينة العاشر من رمضان 750 مصنعاً باستثمارات هائلة تتطلب امكانيات على مستوى عال ومتقدم لمواجهة الحرائق فالامكانيات البشرية متوفرة ولكن بدون امكانيات وكانت مشكلة نقص المياه تمثل خطورة وظلينا مواجهتها ولم تحل بالشكل السليم.

ويرى ان المستثمر إذا تحمل كل شئ فسوف تزيد تكلفة المنتج وبالتالى لانستطيع ان ننافس فى الداخل أو الخارج.

المفروض ان يتوفر فى المدينة اقسام الشرطة والمطافئ المجهزة بالسيارات والرغاوى والمعدات اللازمة لمواجهة أية كوارث.

فالمدينة بها حالياً 8 سيارات اطفاء مياه دفع ثمن 4 منها المستثمرين سعر السيارة المجهزة حوالى 3 مليارات جنيه.

ويقول نبيل حسنين انه عندما اصيبت المدينة بتسعة حرائق فى عام واحد تم اجراء العديد من الاصلاحات لنتستطيع تجاهلها ولكن الحريق إذا لم يسيطر عليه خلال الـ 3 دقائق الاولى يكون الامر قد انتهى.

لذلك فكرنا فى انشاء برج للانذار يكون المبكر والمستثمرون هم الذين يتحملون عبء التكلفة ولكن حدث خلاف بين وزارة المواصلات والداخلية بشأن من يعطى «الكود» المواصلات تقول هذا عمل الشرطة والشرطة تقول العكس والموضوع حائر بينهما منذ 5 سنوات.

وكل اجتماع مجلس امناء بالمدينة تثار خناقة بسبب هذا الموضوع ويوجد بمجلس الأمناء ممثل عن وزارة المواصلات وآخر عن الداخلية لذلك نطالب بانهاء هذا الموقف قبل ان تاتى حريقة أخرى.

أيضاً نطالب بتوفير نقاط اطفاء ونؤكد على ان حريق المصانع مختلف عن أية حرائق اخرى لذلك المطلوب توفر اطفاء الرغاوى بالإضافة إلى ان الماء غير كاف ايضا.

فى انتظار التقرير

ويقول فريد سليمان رئيس قطاع الحرائق بشركة مصر للتامين التى قامت شركة «ماك» بالتامين على المصنع لديها ان شركة «ماك» تؤمن بما قيمته 145 مليون جنيه على المعدات والمخازن وسوف يتم صرف قيمة التامين بسرعة بعد وصول تقرير النيابة والمعمل الجنائى لمعرفة اسباب الحريق.

ويضيف ان قيادات الشركة انتقلت إلى موقع الحريق بالعاشر من رمضان ومعها دكتور مهندس سيد مرسى جبير معاينة الحرائق للوقوف على تقدير حجم الخسائر الناتجة عن الحريق واسبابه.

ويشير فريد سليمان ان هناك حالة واحدة لايتم فيها صرف قيمة التامين إذا ثبت ان الحريق متعمد من جانب صاحب الشركة لكن يتم الصرف فى جميع الاحوال سواء كان ماسا كهربائيا أو اهمالا من جانب العاملين وفى هذه الحالة تتم مقاضاة العامل المتسبب فى الحريق.

ويوضح فريد سليمان ان شركة مصر للتامين تقوم كل عام بعملية معاينة لوسائل الامان بالمصانع والشركات وتقييم للخامات والمعدات حتى لاتحدث خلافات بين الشركة أو المصنع ومصر للتامين وتصدر الوثيقة وفقاً للقيمة المقدرة للمكان بواسطة مجموعة من الخبراء وبالتعاون مع اصحاب المنشأة.

متابعة

عزة نصر ـ سعيد غزلان ـ ملك عبد العظيم

جيهان الصاوى ـ جمال أحمد